الأمم المتحدة

A/77/PV.98

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة **98**

الثلاثاء، 29 آب/أغسطس 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمدو (موريتانيا).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له

البند 99 من جدول الأعمال (*تابع*)

نزع السلاح العام الكامل

السيد محمود (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به صباح اليوم ممثل تونس بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/77/PV.97).

وأشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة الهامة جداً بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. ويسرني أيضاً أن أشكر السيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفريقه على جهودهم الدؤوبة. ونعرب عن تقديرنا الخاص للأمين العام على عرضه في الوقت المناسب جدول أعماله لنزع السلاح، المعنون "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، الذي يعلن، في جملة أمور، أن القضاء التام على الأسلحة النووية يمثل الأولوية العليا للأمم المتحدة. ويمكن للأمين العام أن يعوّل على دعم نيجيريا لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية بشكل كامل لا رجعة فيه.

ويود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء حقيقة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ بعد مضي أكثر من عقدين على فتح باب التوقيع عليها. لذلك نشيد بالبلدان التي صدقت على المعاهدة وندعو البلدان التي لم توقع أو تصدق عليها بعد إلى أن تفعل ذلك دون شروط بغية التمكين من دخولها حيز النفاذ على وجه السرعة. وستكون تلك خطوة إضافية نحو عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية وضمانة إضافية ضد أزمة إنسانية ناجمة عن تفجير نووي. وما فتئت نيجيريا في طليعة الحملة المناهضة للأسلحة النووية، وهي على استعداد لتعزيز ودعم جميع الجهود الرامية إلى استدامة الدعوة والاستعداد لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وبالمثل، نتشاطر الرؤية بشأن سبل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، RoomAB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

النهوض بذلك الهدف في سياق عدم الانتشار ونزع السلاح بغية تيسير تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ولا يزال استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً وجودياً للبشرية. ولا يمكن تبرير التكاليف الباهظة للاحتفاظ بهذه الأسلحة الخطيرة عند مقارنتها بالموارد التي تستطيع الدول تخصيصها للمشاريع التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتود نيجيريا أن تعرب عن بالغ قلقها إزاء معارضة الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية وفقاً لالتزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار يتوقف على الامتثال الصارم لأركانها الثلاث – نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتكرر نيجيريا الإعراب عن رأيها بأن العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن التفجير المتعمد أو غير المقصود لسلاح نووي ينبغي وحدها أن تقنع جميع الدول بوقف حيازتها المستمرة. وينبغي أن تكون الإزالة الكاملة للأسلحة النووية الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح في إطار النطاق الواسع للأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. ويود وفد بلدي أن يذكر الجمعية بالمعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية، ولا يزال فخوراً بمشاركته الفاعلة في العملية المؤدية إلى اعتمادها وبأنه كان من أوائل البلدان التي وقعت عليها. وقد اعترفت بلدان أفريقيا منذ وقت طويل بالتهديدات الوجودية التي تشكلها الأسلحة النووية للبشرية، واعتمدت على أساسها معاهدة بليندابا، التي أعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهي تحظر، من بين أمور أخرى، وضع أو اختبار أجهزة متفجرة نووية في كامل الحيّز الذي يشكل القارة الأفريقية. لذلك يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذو أفريقيا في جعل مناطقها مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وتتمثل أولوية نيجيريا في ضمان ألا تقتصر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على حظر تجارب الأسلحة النووية، بل تعترف أيضاً بأهمية استخدام الطاقة النووية لصالح البشر والبيئة على حد سواء. ونقرّ بالتقدم المحرز حتى الآن في نظام التحقق ونعرب عن دعمنا القوي للمعاهدة. ونقدّر أيضاً أنشطة وأعمال اللجنة التحضيرية، بما في ذلك تعزيز قدرات التحقق لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويود وفد بلدي أن يدعو جميع الدول، ولا سيما تلك التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، إلى أن تفعل ذلك. فتنفيذها أمر حاسم لأمننا البشري.

وفي الختام، نحثّ الأمين التنفيذي واللجنة التحضيرية وأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على تجديد جهودهم للحصول على التوقيعات والتصديقات اللازمة لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن بالغ تقديرنا لعقد هذه الجلسة ذات الأهمية الحيوية للجمعية العامة، ونود أن نشيد بكازاخستان على دورها الهام في الدعوة إلى الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

لقد انقضى 27 عاماً على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومع ذلك لا يزال العالم ينتظر التحقيق الملموس لأحكامها. ولا يزال المجتمع العالمي ثابتاً في تصميمه على القضاء على التجارب النووية، وهو موقف تكرر مراراً وتكراراً. ويتوقف ذلك الهدف النبيل على التزام حاسم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهي مسؤولية ذات أهمية قصوى. وتشاطر إيران الدول غير الحائزة للأسلحة النووية شعورها بالإحباط وتقف متحدة معها ضد التأخير في وضع حد للتجارب النووية. ولا تؤدي هذه التأخيرات إلا إلى تقويض التقدم والزخم، كما اتضح في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة واللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الاستعراض لعام 2026. ولا يمكن المبالغة في إلحاح تلك الدعوات. يسهم استمرار التجارب النووية في إنتاج الأسلحة النووية وانتشارها وإمكانية استخدامها. وينبغي أن تكون عواقب تلك التجارب – التي تشبه إلى حد كبير النشر الفعلي للأسلحة النووية – بمثابة جرس إنذار للعالم بأسره، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن الإحصاءات

الصارخة، التي تكشف عن إجراء أكثر من 000 2 اختبار، نصفها تقريباً يعزى إلى الولايات المتحدة، مقلقة للغاية.

وتؤمن إيران إيماناً راسخاً بأن حجر الزاوية في جهودنا لتخليص العالم من التهديدات النووية هو التنفيذ الأمين للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تقع المسؤولية عنها بالكامل على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يحمّل تلك الدول المسؤولية، ويحثّها على الوفاء بالتزاماتها القانونية مع الامتناع عن أي أعمال تتعارض معها. ويمتد ذلك الالتزام إلى النظام الإسرائيلي الذي يمتلك أنواعاً مختلفة من الأسلحة النووية التي تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين وما وراءهما. ولئن كان الوقف الاختياري للتجارب النووية جديراً بالثناء، فإنه لا يمكن أن يحل محل ضرورة وجود تعهدات ملزمة قانوناً. وإلى أن يتحقق ذلك الطموح، ينبغي تعزيز تنفيذ عمليات الوقف الاختياري تلك من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بصك ملزم لمنع هذه التجارب بشكل فعال.

وينصبّ تركيزنا اليوم على الأهمية الحاسمة لإنهاء جميع التجارب النووية، لا من أجل رفاه الأجيال الحالية والمقبلة فحسب، بل أيضاً من أجل صحة كوكبنا. ويتوقف بقاء البشرية على توافق ثابت في الآراء، وهو أن الأسلحة النووية يجب ألا تجرب أو تطور أو تنشر من جديد أبداً، وأن القضاء التام عليها يظل الهدف النهائي ولكن العاجل. وتمثل معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوة في الاتجاه الصحيح. ونتوق إلى إعمالها بنجاح من خلال خطوات مدروسة، بما في ذلك البدء السريع للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية شاملة تعالج كامل دورة حياة تلك الأسلحة اللاإنسانية، وتؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء التام عليها. تشكل تلك العملية الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها. فلنغتنم كل فرصة متاحة لتحويل ذلك الطموح إلى حقيقة.

السيد بيريس (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): ليس من الخطأ القول إن استخدام الأسلحة النووية واختبارها يمثلان أحد أخطر التهديدات لمجتمع الأمم وأجيالنا المقبلة. إن القنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا على هيروشيما وناغازاكي في عام 1945 وآثارهما الطويلة الأمد تذكراننا جميعاً بالعواقب المدمرة للأسلحة النووية. وقد تعهدنا بعدم القيام بذلك مرة أخرى. بيد أن المفارقة في كل ذلك تكمن في أن الأسلحة النووية الحالية أقوى بكثير من القنبلة التي ألقيت على هيروشيما، والتي كان لها قوة انفجار تبلغ حوالي 15 كيلوطن من مادة تي.إن.تي المتفجرة. في المقابل، يمكن أن تتراوح قوة الأسلحة النووية الحديثة من عشرات الكيلوطن إلى عدة ميغاطن. وبعض الرؤوس الحربية النووية أقوى بـ 100 إلى 000 1 مرة من القنابل التي دمرت هيروشيما. هذه هي المفارقة. وتكرر سري لانكا صرخة البشرية للتحرر من شبح الحرب النووية، ومن ثم فهي تؤيد بقوة جميع المبادرات التي تسهم في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إن حظر التجارب النووية هو خطوة عملاقة نحو تحقيق هذه الغاية.

وما برحت سري لانكا على مدى العقود العدة المنصرمة ثابتة في دعمها لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وللقضاء التام على هذه الأسلحة. وقد أعربنا باستمرار عن تأييدنا لنزع السلاح النووي العالمي وغير التمييزي والذي يمكن التحقق منه. ولا نزال نعتقد بأن هدف نزع السلاح النووي يمكن أن يتحقق بطريقة محددة زمنياً من خلال عملية تدريجية يسندها التزام شامل وإطار متعدد الأطراف متفق عليه يكون عالمياً وغير تمييزي. ونعتقد أن هناك حاجة إلى حوار هادف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لبناء الثقة والاطمئنان والحد من بروز الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية. وبالنظر إلى البيئة الأمنية الدولية اليوم، نرحب بما يخلفه الهدف المشترك المتمثل في القضاء على الخطر النووي من أصداء حسنة في أوساط المجتمع الدولي. إن الاحتفال اليوم باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له هما تأكيد هام على تصميمنا المشترك على تهيئة الظروف والخطوات اللازمة لتحقيق الحظر القانوني للتجارب النووية، وأهنئ كازاخستان على مبادرتها.

ومن الحقائق المتفق عليها أن الأسلحة النووية احتلت منذ اختراعها مكانة خاصة في النظام الأمني العالمي. ولكن أخذها في

الحسبان عسكرياً وسياسياً لا يكون لأي سبب سوى لقوتها التدميرية الاستثنائية. وتثير الأسلحة النووية، خلافاً لأنواع الأسلحة الأخرى، انقساماً صارخاً في الآراء بين الدول والشعوب. وينظر إليها البعض على أنها الضمانة القصوى لأمن الدولة وعلى أنها أسلحة الشر على حد سواء. غير أن من الحقائق أيضاً ألا أحد ينكر علناً الحاجة إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. ومما يزيد من تعقيد الصورة التي تعرضها هذه المسألة أن للمواد النووية استخدامات مدنية وعسكرية على حد سواء.

وفي ظل تلك الخلفية، يجب دراسة تنظيم استخدام الطاقة والمواد النووية بالتركيز على عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ولكي نفعل ذلك، يجب أن ننظر بعناية إلى أين وصلنا اليوم في سياق معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية – التي حظرت تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء – ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. ولذلك قد يكون من المناسب التذكير بأن أول قرار للجمعية العامة (القرار 1 (د-1)) قد أنشأ لجنة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة التي كفلت، في جملة أمور، استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وإزالة الأسلحة الذرية. ومما يؤسف له أن اللجنة فشلت في الاتفاق على أي تدابير ذات مغزى بسبب عدم اتفاق القوى العظمى على الأولويات.

لذا فقد حان الوقت لأن نجعل هدفنا العالمي الجماعي عالماً خالياً من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولكن للقيام بذلك فمن المهم أن يتخذ كل عضو في المجتمع الدولي جميع الخطوات اللازمة في حدود اختصاصه للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمساعدة على دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ. ويمكننا جميعاً أن نتفق على أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما قال الكثيرون من بيننا، هي تدبير فعال لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بتقييد تطوير وتحسين نوعية الأسلحة النووية ووضع حد لتطوير أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية من خلال شبكة عالمية من مرافق الرصد التي تسمح بعمليات التفتيش الموقعي. ونحثّ الدول الثماني المدرجة في المرفق 2 التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك ونشجعها بقوة نظراً للدعم الكاسح وشبه العالمي الذي تتمتع به المعاهدة ودورها في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ينبغي أن تكون الهدف النهائي، بالنظر إلى أن أحكامها تمثل أيضاً بشكل كاف أحكام معاهدة عدم الانتشار.

وتعتقد سري لانكا أن هنالك التزاماً يقع على عاتقها بأن تبين للأجيال المقبلة العواقب المأساوية لاستخدام الأسلحة النووية وهي تولي أهمية كبيرة للتثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ويحدوني وطيد الأمل في أن تسهم هذه الجلسة في إذكاء الوعي العام بأهمية نزع السلاح النووي.

فالمهمة الماثلة أمامنا ملحة. إن إقامتنا على كوكب الأرض محدودة، وخلال ذلك الوقت نحتاج إلى تأمين الكوكب لصالح أجيالنا المقبلة، تمشياً مع الثقة بين الأجيال التي تعهدنا بالحفاظ عليها. ولا يوجد سوى حل توفيقي واحد، وهو حل توفيقي يرمي إلى إدامة عالم يسوده السلام حيث يمكن للبشرية جمعاء أن تعيش في سلام وكرامة. وأنا واثق بأن الشباب اليوم سيقولون لنا بعبارات بسيطة إنه يمكننا الاستغناء عن الأسلحة النووية.

السيد سيغورا أراغون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): يقدّر بلدي عقد هذه الجلسة للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له. ونرحّب أيضاً ونقرّ بالبيانات الافتتاحية القيمة التي أدلى بها كل من: ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والناشط الشبابي السيد إلياس مراد تاولي (انظر A/77/PV.97). يدرك بلدي أهمية إحياء ذكرى اليوم في تعزيز المناقشة والوعي بالآثار المدمرة للتجارب النووية والتفجيرات النووية الأخرى. وتود السلفادور أن تغتنم هذه الفرصة لتدين بشدة التجارب النووية وغيرها من أنواع التفجيرات النووية التي تهدد أمننا الجماعي وتلوث البيئة ومواردنا الطبيعية وتضر بصحة وسلامة جميع البشر.

إن إجراء مثل هذه التجارب يعرض هيكلنا الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار إلى خطر متزايد ويتعارض مع روح وأحكام صكوك مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتؤكد السلفادور من جديد، في هذا الصدد، دعمها لعمل ومهمة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل بدء نفاذ المعاهدة، وترحب ترحيباً خاصاً بعقد المؤتمر الثالث عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر، حيث تتشارك في رئاسته بنما والنرويج.

بيد أن القضاء التام على التجارب النووية والتفجيرات النووية الأخرى لن يتحقق حتى تفهم جميع الدول أهمية ذلك الالتزام، بغية الحفاظ على أرواح جميع البشر وحفظ وحماية مواردنا الطبيعية للأجيال الحالية والمقبلة. لذلك تكرر السلفادور مرة أخرى نداءها إلى الدول المدرجة في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لكي تصدق على ذلك الصك على وجه السرعة. ونسلم ونشيد بحقيقة أن منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد وقعت وصدقت بالكامل على المعاهدة، مما يدل على التزامنا بهدف نزع السلاح العام الكامل، ونؤكد من جديد التزامنا بوصفنا دولاً أطرافاً في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو.

وفي إطار إحياء ذكرى اليوم، نشيد بالمبادرات التثقيفية، ولا سيما تلك التي تركز على الشباب، بغرض الوقف النهائي للتجارب النووية بوصفه وسيلة ضرورية لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لقيادة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من خلال مبادرته "شباب لأجل نزع السلاح"، ولا سيما حملته "فلنعمل لأجل نزع السلاح" التي تشجع مشاركة الشباب في إذكاء الوعي من خلال النشاط البدني وتعزيز العافية والصحة الجيدة. ويرحب بلدي بالحملة التي تشكل جزءاً من الاحتفال بهذا اليوم الدولي الهام ويؤيدها، ويشجع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى تلك الأنشطة الهامة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن سرورنا البالغ لعقد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي سيعقد في نهاية العام في مقر الأمم المتحدة برئاسة المكسيك. وقد أكدت السلفادور من جديد كيف تعزز معاهدة حظر الأسلحة النووية الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتمثل إسهام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق هدف إقامة عالم حر وأكثر أمناً تصبح فيه الأسلحة النووية شيئاً من الماضي. وسيشارك بلدي بنشاط في ذلك المحفل ويشجع الدول الأخرى على المشاركة البناءة والهادفة في ذلك الصدد بغية تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يؤيد وفد بلدي كلاً من البيانين التاليين: الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، والذي أدلى به ممثل مملكة هولندا بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (انظر A/77/PV.97)، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

يكتسي الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية أهمية خاصة لبلدي هذا العام. فقبل 25 عاماً، في 6 نيسان/أبريل 1998، صدقت فرنسا، إلى جانب المملكة المتحدة، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي كانت قد وقعت عليها في 16 أيلول/سبتمبر 1996. وفي أعقاب تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام 1995، أعطى تصديق فرنسا شكلاً ملموساً للالتزام الذي قطعته على نفسها بالتفاوض على حظر شامل للتجارب النووية وهو ما من شأنه أيضاً أن يحظر التجارب المنخفضة الطاقة – ما يسمى بالخيار الصفري – بمبادرة من فرنسا.

ولم يقتصر التزامنا على الجوانب القانونية البحتة وترجم على الفور إلى إجراءات ملموسة بتفكيك موقع تجاربنا في المحيط الهادئ تفكيكاً كاملاً شفافاً تماماً ولا رجعة فيه. وفرنسا ملتزمة أيضاً ببناء محطات تحت مسؤوليتها في إطار نظام الرصد الدولي الذي نشر لضمان الامتثال للحظر. وهذا عنصر أساسي بالنسبة لنا، لأن الحظر التام للتجارب النووية لا معنى له إلا إذا كان مدعوماً بنظام تحقق قوي وشفاف. وقد

استثمرت فرنسا دون تحفظ في بناء واعتماد وتشغيل المحطات الـ 16 التي هي مسؤولة عنها بموجب المعاهدة كجزء من نظام الرصد الدولي الذي أنشأته معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والذي يسهم في نظام التحقق الذي يعطي المعاهدة قوتها وتفردها. وفي نهاية المطاف، ستراقب 321 محطة العالم بأسره دون أي تمييز.

وبفضل جهود الرصد هذه ومعالجة البيانات التي جمعتها الأفرقة في مركز البيانات الدولي في فيينا، يمكن للدول الـ 186 الموقعة على المعاهدة والمجتمع الدولي بأسره على نطاق أوسع أن يرصدوا باستمرار امتثال فرنسا لالتزامها بالامتناع عن إجراء أي تجارب نووية أخرى. وتلك البيانات أساسية أيضاً في إتاحة المعلومات ذات الصلة للمجتمع الدولي عندما تنتهك دولة ما ذلك الوقف الاختياري المقبول عالمياً تقريباً. وقد تم الكشف عن جميع تجارب كوريا الشمالية وتحليلها من قبل أفرقة من منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأصبحت فرنسا الآن، بالتصديق على المعاهدة، وتفكيك مرافقها للتجارب النووية، واعتماد جميع محطات الرصد المسؤولة عنها، الدولة الطرف الوحيدة في معاهدة عدم الانتشار التي تفي تماماً بالتزاماتها بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبعد مرور 25 عاماً على تصديق فرنسا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا تزال المعاهدة فريدة من نوعها في تاريخ مكافحة الانتشار وتؤيد نزع السلاح النووي. وهي تستمد شرعيتها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم فهي تتماشى تماماً مع النهج الفرنسي لنزع السلاح التدريجي في إطار الأمن غير المنقوص للجميع. ومع ذلك، وبعد مرور 25 عاماً على تصديق فرنسا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل المعاهدة بعد حيز النفاذ. ولهذا السبب تغتنم فرنسا هذه الفرصة لتهيب مجدداً بالدول الثماني المتبقية أن تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير أو شروط مسبقة. وتلك هي الطريقة الوحيدة لضمان أن يكون الوقف الاختياري السيادي الذي قررته كل دولة من الدول الـ 186 الموقعة والدول الـ 178 التي صدقت على المعاهدة ملزماً.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالجزع لسماع أن دولاً معينة، مثل روسيا التي صدقت على المعاهدة، تنظر في استئناف التجارب النووية. وندعو جميع الدول إلى إعادة تأكيد وقفها الاختياري للتجارب النووية فيما ننتظر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وفي عالم مضطرب، حيث تصبح قواعد تعددية الأطراف موضع تساؤل كل يوم، تذكرنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بما يمكن أن ينجزه المجتمع الدولي عندما يعمل على تحقيق هدف مشترك بتجهيز نفسه بأدوات المصداقية والكفاءة ذات الصلة.

السيد غلوخوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن روسيا هي إحدى الدول التي صدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأعلنت وقفاً اختيارياً للتجارب النووية. لقد أوفى بلدنا بالتزاماته بمسؤولية لأكثر من 30 عاماً. وما فتئنا نتصرف على أساس الاعتقاد بأن التوصل إلى اتفاق في عام 1966 بشأن المعاهدة، التي تحتل مكانة هامة في الجهود الدولية لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، كان معلماً رئيسياً في الجهود الدولية لفرض حظر شامل على التجارب النووية. إن تلك المعاهدة هي الصك الدولي المدروس بعناية في هذا المجال، وقد أصبحت عنصراً لا غنى عنه للأمن والاستقرار الدوليين بالنسبة للأغلبية الساحقة من الدول. ويؤيد الاتحاد الروسي مواصلة التطوير التدريجي لنظام التحقق في إطار المعاهدة ويقدم إسهاماً كبيراً في تلك الجهود. ويواصل بلدنا سياسته الرامية إلى استكمال بناء المرافق المتفق عليها في حصة روسيا من نظام الرصد الدولي في إطار المعاهدة. ويبلغ العدد الإجمالي للمرافق المعتمدة الآن 31 مرفقاً من أصل 32 مرفقاً مخططاً لها.

وقد شاركت روسيا بشكل مباشر في إعادة تأهيل موقع سيميبالاتينسك السابق للتجارب في كازاخستان. ووفقاً للخبراء الروس، يمكن الآن تحويل أكثر من 90 في المائة من أراضي الموقع إلى الاستخدام الإنتاجي. ونود أيضاً أن نذكر الجمعية بالبيان المشترك الصادر في عام 2012 عن رؤساء كل من الاتحاد الروسي وجمهورية كازاخستان والولايات المتحدة بشأن التعاون الثلاثي في موقع

سيميبالاتينسك السابق للتجارب. ويظهر بوضوح أن مستويات السلامة في موقع الاختبار السابق قد زادت بشكل كبير. وتتفهم روسيا قلق المجتمع الدولي المتزايد إزاء إمكانية استئناف التجارب النووية على كوكبنا. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى ما يلي:

يمثل فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 24 أيلول/سبتمبر 1996 بارقة أمل في أن عصر التجارب النووية يقترب من نهايته الحتمية. ولكن مما يؤسف له أن المعاهدة، التي كان القصد منها وقف التجارب النووية بجميع أنواعها بشكل دائم، لم تدخل حيز النفاذ بعد أكثر من ربع قرن لأن ثماني دول من الدول المدرجة في المرفق 2 لم تصدق عليها. ونشعر بقلق بالغ إزاء ذلك سيما وأن الولايات المتحدة، وهي الدولة الوحيدة التي استخدمت الأسلحة النووية والتي تحمل أيضاً الرقم القياسي في إجراء أكبر عدد من التجارب النووية، قد أبقت مسألة العودة إلى التجارب مفتوحة لسنوات ولهذا السبب لم تصدق على المعاهدة. وبالنظر إلى ذلك، فإننا لا نعترف بحق واشنطن في توجيه أي اتهامات لنا.

وفي ذلك السياق، نود أيضاً أن نشدد على أن التعليقات التي أدلت بها عدة وفود اليوم بشأن البيان الذي أدلى به رئيس روسيا أمام البرلمان الاتحادي بشأن استئناف بلدنا المفترض للتجارب النووية ينبغي ألا ينظر فيه إلا في سياق ردنا على الأعمال الهدّامة التي تقوم بها الولايات المتحدة. إنه تحذير لواشنطن. ولن نلجأ إلى مثل هذه التدابير إلا إذا قامت الولايات المتحدة بذلك أولا. وفيما يتعلق باستمرار الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهتها عدة وفود ضد الاتحاد الروسي فيما يتعلق بأوكرانيا، والتي لا علاقة لها بجلسة اليوم، فضلاً عن محاولات إضفاء بعد نووي عليها، فإننا لسنا بصدد الرد عليها هنا. وقد قدم بلدي مراراً وتكراراً، وما زال يقدم، جميع التوضيحات اللازمة بهذا الخصوص في المحافل المتخصصة.

ونعتقد أن جهود المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الثمانية المتبقية المدرجة في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ينبغي أن تركز على تحويلها إلى صك قانوني دولي فعال. تلك إحدى أولوياتنا المطلقة في مجال عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة. وندعو قادة الدول التي يتوقف عليها مصير المعاهدة إلى إظهار الإرادة السياسية والمسؤولية باتخاذ قرارات ملموسة بشأن التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

السيد شاتيل (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال بنغلاديش مؤيداً قوياً لنزع السلاح العام والكامل وعدم الانتشار. ونحن طرف في ما يقرب من جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونأسف لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ لأن بعض البلدان لم تصدق عليها. وتشعر بنغلاديش أيضاً بالإحباط إزاء الجمود المستمر منذ عقود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، الذي يفترض أن يكون المحفل الرئيسي لمحادثات نزع السلاح. والواقع أن عدم إحراز تقدم منذ أمد طويل في محادثات نزع السلاح المتعددة الأطراف قد أوجد إحساساً باللامبالاة والانسحاب، لا بين العديد من الدول الأعضاء فحسب بل بين العديد من الشعوب في جميع أنحاء العالم. وهذا يجعلنا أحياناً غافلين عن الخطر الحقيقي والوجودي الذي يرافق تكديس الأسلحة النووية واختبارها وانتشارها دون عوائق.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الحالة الجيوسياسية الراهنة في جميع أنحاء العالم قد زادت من خطر الإبادة النووية للبشرية إلى حد لا يمكن مقارنته إلا بحقبة الحرب الباردة. وتعتقد بنغلاديش أن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية مناسبة هامة لنا جميعاً لبناء المزيد من الوعي في جميع أنحاء العالم، فيما بين واضعي السياسات وكذلك بين الناس عموماً، بشأن العواقب المدمرة التي سنواجهها جميعاً إذا اندلعت حرب نووية. وبالنسبة لبنغلاديش، التي تقع جغرافياً بالقرب من ثلاث دول نووية، فإن التحول إلى ضحية جانبية لأي انفجار نووي، مقصود أو غير مقصود، يشكل في الواقع تهديداً أمنياً حقيقياً.

وفي هذا اليوم الميمون لمناهضة التجارب النووية، نود أن ندعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة

الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. إننا بحاجة إلى تنشيط آليات مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، واستئناف المناقشات المخلصة والموضوعية بشأن جميع المسائل المعلقة.

وتحث بنغلاديش، باعتبارها دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية، جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك. ونعتقد أن البلدان لا يمكنها تحقيق أمنها الوطني بدون كفالة الأمن العالمي الجماعي للجميع، وأن من واجبنا الأخلاقي بناء عالم سلمي وآمن وخال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من أجل جيلنا القادم.

السيدة سانابريا دي مونتيل (باراغواي) (*تكلمت بالإسبانية*): في هذا اليوم الهام، تفخر باراغواي بالتعبير عن رأيها بوصفها عضوا ملتزما في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إننا في منعطف دولي معقد يتزايد فيه التهديد النووي أكثر من أي وقت مضى. فالإشارات المستمرة إلى استخدام القوة من جانب قادة الدول الحائزة للأسلحة النووية تعرض الاستقرار العالمي للخطر بشكل حقيقي. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أهمية الحوار والاعتدال والالتزامات السياسية الملموسة بوصفها السبيل الوحيد للحفاظ على السلام.

ومن الأهمية بمكان أن نفهم أن بعد المسافة الجغرافية عن مناطق النزاع المحتملة لا يحمينا من الأسلحة النووية. وتتأثر جميع الدول وشرائح المجتمع بعواقبها المتوسطة والطويلة الأجل على حد سواء. وتمثل التهديدات والتجارب النووية خطرا لا يمكننا تجاهله، ومن واجبنا أن نواجه هذا الخطر بطريقة موحدة وحازمة. لقد علمنا التاريخ العواقب المدمرة للتجارب النووية على الغلاف الجوي والبيئة وصحة الإنسان. فمن التساقط الذري إلى التشوهات والأمراض المميتة، من المستحيل تجاهل الخسائر. ولذلك، نود أن نسترعي الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذهما، بينما نحث تلك الدول التي لم تنضم بعد إلى الجهد العالمي للقضاء على هذه الممارسات على أن تفعل ذلك بشكل نهائي.

إن نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية أمران حتميان إذا أردنا كفالة الأمن والسلام في عالمنا. ونواجه تحديات مستمرة في مكافحة انتشار وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، فضلا عن وقف سباق التسلح. ويجب أن نتكلم ضد أي ذريعة تستخدمها الدول التي قد تسعى إلى تطوير هذه الأسلحة، بينما نؤكد من جديد أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال نزع السلاح.

ندرك قيمة وأهمية الطاقة النووية للأغراض السلمية، لكننا نحث الدول على إعادة تركيز جهودها على تنمية مجتمعاتها من خلال الوسائل السلمية والبناءة. إن الاستثمار في الأسلحة النووية مضيعة للوقت، حيث كان من الممكن، بدلا من ذلك، إنفاق الموارد والجهود ذات الصلة على تحسين حياة مواطنينا والتقدم المستدام. ولذلك، تؤكد باراغواي من جديد التزامها بالسلام والأمن الدوليين ونحن نحتفل اليوم باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وتدعو المجتمع الدولي إلى الاتحاد من أجل تحقيق القضاء التام على التجارب النووية سعيا إلى نزع السلاح وبناء عالم أكثر أمنا وسلاما للأجيال الحالية والمقبلة. ويمكننا معا تحقيق ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشجعنا البابا فرنسيس على التعلم من المتضررين من التجارب النووية. إنها أصوات نبوية، تدعو الأسرة البشرية إلى تكوين تقدير أعمق للجَمَال والمحبة والتعاون والأخوة، مع تذكير العالم بمخاطر الأسلحة النووية، التي لديها القدرة على تدميرنا وتدمير حضارتنا.

قبل ثمانية وسبعين عاما، تم إجراء أول تجارب التفجيرات النووية في موقع ترينيتي في نيو مكسيكو. وأدى هذا الحدث إلى بدء سباق تسلح شمل اختبار أجهزة نووية طوال القرن العشرين. وقد تسببت هذه التجارب في أضرار جسيمة، بما في ذلك النزوح، والمشاكل الصحية

المتعددة الأجيال، وتسمم الغذاء والماء، وتعطيل الروابط الروحية للناس بالأرض، وهي بيتنا المشترك. وقد أثرت هذه الآثار بشكل غير متناسب على الشعوب الأصلية والنساء والأطفال، الذين تلقوا مساعدة ضئيلة، استفاد الجنود من معظمها. ويقع على عاتق الدول التي تعتمد على الردع النووي التزام أخلاقي وقانوني باستعادة الحياة والمجتمعات والنظم الإيكولوجية التي تضررت من هذه التجارب. وللأسف، لا تزال احتمالات استئناف تجارب التفجيرات النووية حقيقية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تفاقم سباق التسلح وتضاؤل الأمن الدولي.

وبالنظر إلى ذلك الخطر، يؤيد وفد بلدي الجهود الرامية إلى إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، بوصفها تتويجا لعقود من العمل الرامي إلى حظر التجارب النووية، بدءا من عام 1963 بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية. ويؤيد الكرسي الرسولي أيضا تعزيز الحظر على إجراء تجارب التفجيرات النووية في معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تربط الحظر، من خلال التزاماتها الإيجابية، بالهدف الأساسي المتمثل في التحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وكما قال البابا فرنسيس، لا يمكن للأسلحة النووية أن تكون أساسا لأخلاقيات الأخوة. إن تحقيق حظر عالمي على تجارب التفجيرات النووية واستعادة الحياة والبيئات التي تضررت من هذه التجارب يوفران سبيلا للمضي قدما في بناء مناخ من الثقة والحوار الصادق بدلا منها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة التذكارية.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أودّ أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على 10 دقائق للمداخلة الأولى و 5 دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الشندويلي (مصر): أود أن أمارس حق الرد على ما أثاره وفد الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.97) بشأن مطالبة مصر بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تؤكد مصر، في البداية، على دعمها الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث شاركت بجدية وفعالية في المفاوضات الخاصة بالمعاهدة ثم قامت بالتوقيع عليها. لا يغيب على أحد أن السبب وراء عدم مضي مصر في التصديق على المعاهدة هو استمرار الخلل التعاهدي في منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار بمنطقة الشرق الأوسط، حيث لم تنضم كافة دول المنطقة حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وما زالت توجد منشآت نووية تعمل خارج نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن خطة العمل لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام 2010 قد أقرت في الخطوة رقم 10 المسؤولية الأساسية للدول النووية في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بما يشجع الدول غير المنضمة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتشغل منشآت نووية تعمل خارج إطار نظام الضمانات الشاملة على التوقيع والتصديق. يضاف إلى ذلك أن كافة مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكدت على أهمية تحقيق عالمية المعاهدة، وهو ما لم يتم حتى الآن. بناء على ما تقدم، تحث مصر كافة الدول على ضرورة الالتزام بمبدأ تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما نصت عليه الخطوة العاشرة من خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010.

السيد كالمار (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود الرد على الإشارات المتعلقة ببلدي التي أدلى بها ممثل جمهورية إيران الإسلامية. تتحمل إيران المسؤولية عن انعدام الثقة المحيط بهيكل تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط. وتنتهك إيران التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن إيران هي الحالة التي تُسوغ وجود نظام ضمانات خاص يتجاوز البروتوكول الإضافي لكي يكون مصمماً للدول التي يتم ضبطها متلبسة بالغش مراراً. وهذا أكثر أهمية من أي وقت مضى اليوم، ولهذا السبب ينبغي النظر إلى الاتهامات التي توجهها إيران إلى إسرائيل على أنها ليست أكثر من سخافات. أخيرا، أود أن أذكر ممثل إيران بأن الاسم الرسمي لبلدي هو دولة إسرائيل.

السيد بلوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أجد لزاما علي أن أمارس حقي في الرد لأتناول وأدحض الادعاءات التي ساقها ممثل النظام الإسرائيلي، والتي اتسمت باستمرار بنشر مزاعم مضللة وملفقة لا أساس لها ضد بلدي. في الواقع، إن النظام استخدم هذه الأعمال كوسيلة لصرف الانتباه عن أنشطته المخالفة للقانون الدولي، بما في ذلك الأعمال التي أدينت بوصفها إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم عدوانية. ولا جدال في أن النظام الإسرائيلي قد اعتمد أنماطا من السلوك تحاول التعتيم على أعماله باستخدام المعلومات المضللة والأزمات المفتعلة. لا يمكن لذلك التكتيك أن يخفي السلوك المذنب الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من النظام الإسرائيلي وميله إلى السياسات التي تعزز التوسع والنزعة العدائية. على مدى عقود، استهزأ النظام بالقانون الدولي وتجاهل قرارات الأمم المتحدة مع الإفلات الواضح من العقاب. إن أنشطته المستمرة غير القانونية وغير العادلة في الأراضي التي يحتلها، والتي تشمل أعمالا مثل الاغتيالات المستهدفة وأعمال التخريب والهجمات السيبرانية والحركية على الدول ذات السيادة، لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. ندعو المجتمع الدولي إلى مساءلة النظام الإسرائيلي عن انتهاكاته الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ تدابير لمنعه من الحصول على أي أسلحة نووية أخرى.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 99 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 15/55.